OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

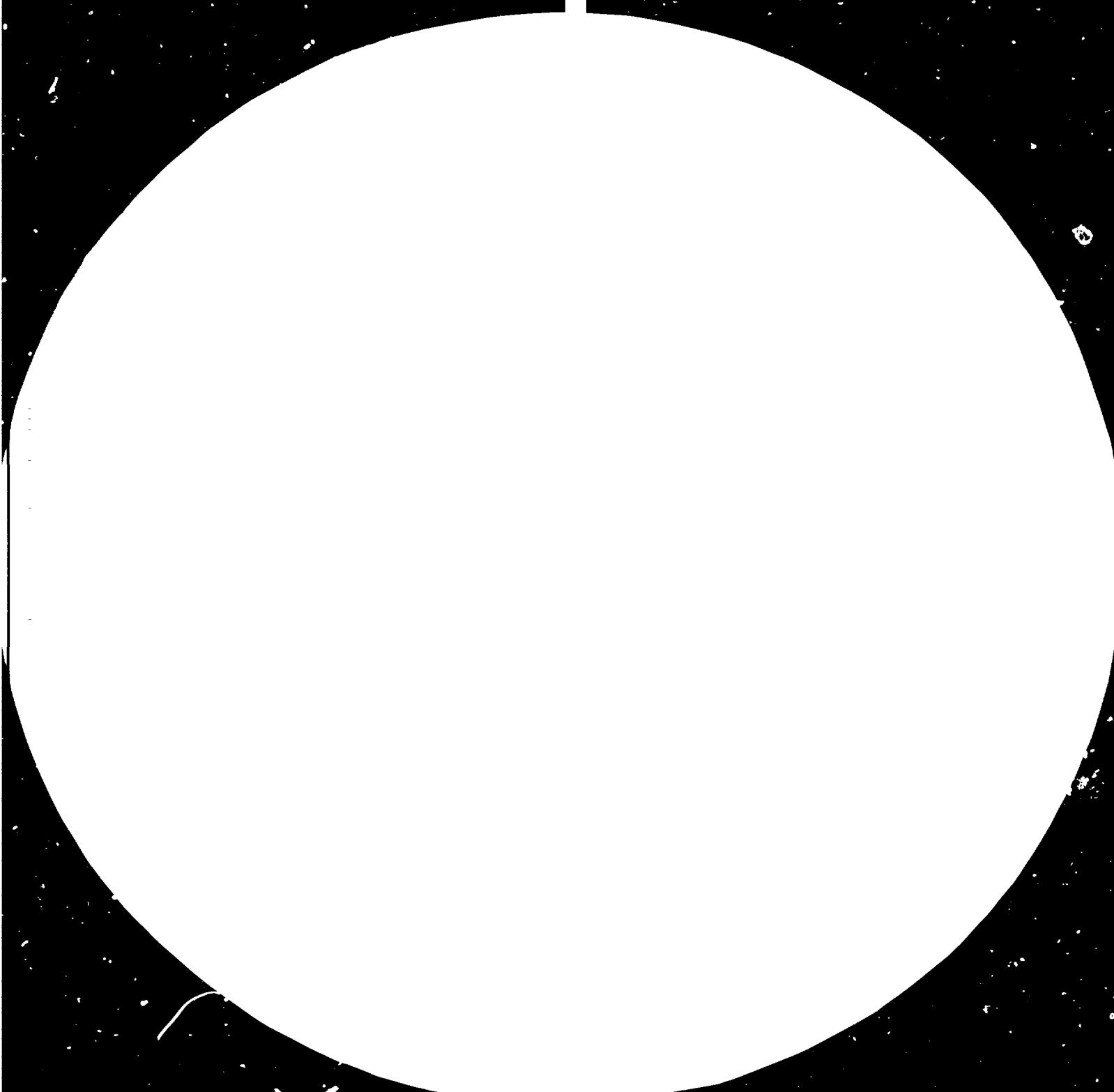

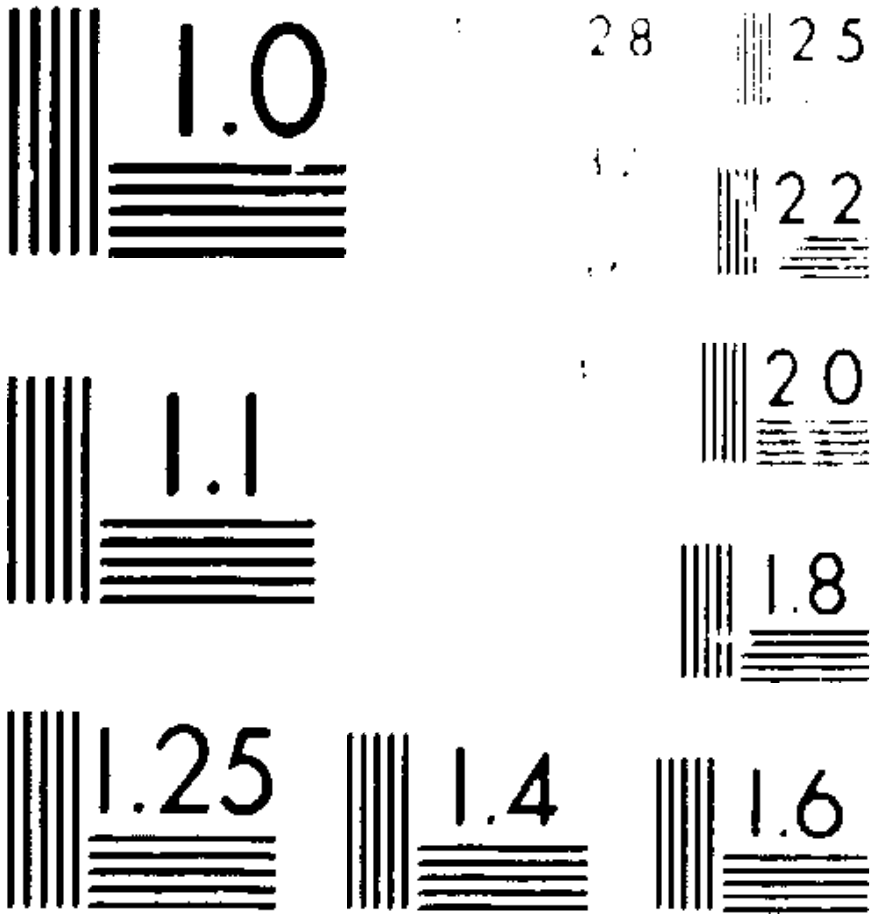
1.0
2.8
2.5
2.2
1.1
2.0
1.8
1.25
1.4
1.6

10978-A

Distr.
LIMITED
UNIDO/IS.94/Rev.1*
8 December 1981
ARABIC
Original:ENGLISH

منظمة الأمم المتحـــدة
للتنميـة الصناعيـــة

التشاور الوزارى بشأن التعاون الصناعي
بين البلدان الاسلاميـــة
اسلام أباد ، باكستان
١٤ ــ ١٧ شباط / فبراير ١٩٨٢

التعاون بين البلدان الاسلامية من أجـــل تنميـة صناعة السلـــع الانتاجيـــة **

ألف ــ مقترحات بشأن برنامـــج موجـه نحـو العمل : ملخص

باء ــ تحليل لبرنامج موجه نحو العمـل

CO-OPERATION AMONG ISLAMIC COUNTRIES FOR THE DEVELOPMENT OF CAPITAL GOODS INDUSTRY.

من اعداد

ايفون لـــي مـــوال

* هذه الوثيقة تنقيح لوثيقة سبق اصدارها تحت UNIDO/ICIS.94 .

** تعبر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن وجهة نظر مؤلفها ولا تعكس بالضـــرورة آراء أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وقد ترجمت عن أصل لم يجر تحريره بصيغة رسمية .

والتسميات المستخدمة بها والمواد الواردة فيها لا تعني التعبير عن أى رأى من جانب الامانة العامة للامم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأى بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة ، أو لسلطات أى منها ، أو فيما يتعلق برسم حدودها أو تخومها . وحيثما ورد ذكر " الدولار " في هـــذه الوثيقة فالمقصود هو دولار الولايات المتحدة .

V.81-33231

ألف — مقترحات بشأن برنامج موجه نحو العمل : ملخص

هناك أربع مسائل أساسية مقترحة من أجل القيام خلال العامين بتيسير الخطوات الأولى للتعاون بين أعضاء المؤتمر الاسلامي في مجال صناعة السلع الانتاجية :

أولا — اجراء مسح للصناعة الهندسية في البلدان الاسلامية •

ثانيا — تنفيذ وسائل واجراءات جديدة بغية تيسير التجارة بالسلع الانتاجية فيما بين البلدان الاسلامية •

ثالثا — توسيع التعاون بين البلدان الاسلامية فيما يتعلق بانتاج السلع الانتاجية المتصل باحتياجاتها الأساسية •

رابعا — اجراء مشاورات بين أعضاء المؤتمر الاسلامي من أجل اختيار وتطوير السلع الانتاجية الاستراتيجية مع انتهاج أسلوب تعاوني •

ويمكن تنفيذ كل من هذه المسائل الأساسية عن طريق بعض العمليات المحددة التي يجب اجراؤها :

— مع الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي ،

— مع المعاهد الاسلامية المخصصة (القائم منها والمستجد) ،

— في نطاق مشروعات / برامج معينة لليونيدو وغيرها من هيئات الامم المتحدة ،

— بمساعدة اليونيدو ، اذا طلب منها ذلك •

أولا — اجراء مسح للصناعات الهندسية في البلدان الاسلامية

العمليات : ١ — اجراء استقصاء بشأن الطاقات والقدرات الفعلية والاستقاطية للصناعات الهندسية الثقيلة في البلدان الاسلامية •

٢ — تقييم الطلب على السلع الانتاجية من قبل الصناعات التحويلية بين البلدان الاسلامية حتى عام ١٩٩٠ •

القائمون بالعمل : — الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي

— مركز البحوث والتدريب الاحصائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الاسلامية والمصرف الاسلامي للتنمية

— مختلف المؤسسات الاسلامية المخصصة

— مساعدة اليونيدو ، اذا طلب منها ذلك •

ثانيا — تنفيذ وسائل واجراءات جديدة بغية تيسير التجارة بالسلع الانتاجية فيما بين البلدان الاسلامية

العمليات : ٣ — انشاء ادارة مخصصة بمصرف التنمية الاسلامي .

٤ — قيام الادارة المخصصة بمصرف التنمية الاسلامي بتنفيذ :

— أصول اجرائية خاصة بالتأهيل الأولي بصدد التقدم للعطاءات

— بطاقة جودة اسلامية بالنسبة للمنتجات الهندسية الاسلامية

— مخططات مالية جديدة لتحسين صادرات السلع الانتاجية فيما بين البلدان الاسلامية

٥ — توسيع تسهيلات مصرف التنمية الاسلامي الجديدة الخاصة بتمويل التجارة الأجنبية

٦ — اجراء مشاورات بين البلدان الاسلامية بشأن مستقبل حواجزها الجمركية المتعلقة بتبادل السلع الانتاجية فيما بينها

٧ — اجراء مشاورات مع المجموعات الاسلامية للتأمين واعادة التأمين من أجل تيسير حركة التجارة الجديدة في المنتجات الهندسية والخدمات فيما بين البلدان الاسلامية

القائمين بالعمل : — الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي

— مصرف التنمية الاسلامي

— المشاورات الثنائية والمتعددة الاطراف

— مساعدة اليونيدو ، اذا طلب منها ذلك

ثالثا — توسيع التعاون بين البلدان الاسلامية فيما يتعلق بانتاج السلع الانتاجية المتصل باحتياجاتها الأساسية

العمليات : ٨ — التشديد الخاص خلال " اجتماعات التضامن " التالية للسودان وفولتا العليا وموريتانيا

٩ — متابعة أول معادن أساسية وهندسة للجنة الاقتصادية لافريقيا / اليونيدو

١٠ — عقد اجتماعات تشاور محدد بين البلدان الاسلامية

القائمون بالعمل : — الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي

— لجنة المتابعة المعنية بحركة التصنيع في افريقيا

— اليونيدو

— التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف

رابعا — اجراء مشاورات بين أعضاء المؤتمر الاسلامي من أجل اختيار وتطوير السلع الانتاجية الاستراتيجية مع انتهاج اسلوب تعاوني

العمليات : ١١— اجراء تقييم فني اقتصادي واختيار مجموعة أولى من السلع الانتاجية الاستراتيجية طويلة الأجل للبلدان الاسلامية

١٢— اجراء تقييم لمختلف الاجراءات التعاونية لتطوير هذه المنتجات الهندسيه عن طريق لجنة مخصصة من المؤتمر الاسلامي

١٣— قيام أعضاء المؤتمر الاسلامي بتوقيع وتصديق وتنفيذ الاتفاق الخاص بحماية وضمان الاستثمارات في الدول الاعضاء

١٤— اجراء تقييم للعقبات الناشئة عن اختلاف المقاييس بين البلدان الاسلامية .

القائمون بالعمل : — الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي واللجنة المخصصة

— مركز البحوث والتدريب الاحصائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الاسلامية ومصرف التنمية الاسلامي مع مشاركة المعاهد الاسلامية المخصصة

— التشاورات الثنائية والمتعددة الاطراف

— مساعدة اليونيدو ، اذا طلب منها ذلك

باء — تحليل لبرامج موجه نحو العمل

مقدمـــــة

لا يمكن تأسيس النظام الاقتصادى الدولي الجديد على مواصلة الأخذ بالتقسيم الدولـي الحالي للعمل • ويقترح اعلان ليما توصيات مختلفة لزيادة الانتاج الصناعي للبلدان النامية زيـادة كبيرة ، والتخلص بذلك من الايقاع الذى كان سائدا في الماضي •

وهدف الـ ٢٥ في المائة الذى حدده اعلان ليما هو التعبير الشامل عن الرغبة في هذا التغيير • الا انه من الجلي ان اسهام مختلف الصناعات في تحقيق هذا الهدف سيأتي على أشكال مختلفة تبعا لحالتها الراهنة وللشروط التي يتعين عليها الوفاء بها للاسراع بنموها في بلدان العالم الثالـث •

وصناعة السلع الانتاجية هي احدى الصناعات التي لن يبلغ انتاجها في البلدان النامية ٢٥ في المائة من الانتاج العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ • وتقدر احدى الدراسات التي أجرتهـــا منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية هذه النسبة بـ ١٥ في المائة (على أقصى حد) •

وهناك عوامل مختلفة تفسر الآجال اللازمة للتنمية المقبلة لهذه الصناعات في البلـدان النامية • وتسمح الحالة الراهنة على وجه الخصوص بتفهم المعوقات التي ينبغي على البلدان النامية التصدى لها • وعلى وجه خـــاص يمكن وصف وضع البلدان الاسلامية على النحو التالي :

— لم يتمكن أى بلد من البلدان الاسلامية حتى الآن من انشاء قاعدة لصناعة قويـة للسلع الانتاجية ، على الرغم من الجهود التي بذلتها بعض البلدان في الماضي ؛

— ومن ناحية أخرى ، أخذ ما تستورده البلدان الاسلامية في مجموعها من السلع الانتاجية [(١)] يصبح مخاطرة محسوبة بالنسبة لتنمية هذه البلدان (مثلا عـن طريق زيادة مديونيتها الدولية) وكذلك بالنسبة لتنمية البلدان الصناعية الـتي تعتمد على أسواق تصدير السلع الانتاجية لاعادة تشكيل هيكل جهازهـــا الانتاجـي ؛

— أن جملة واردات البلدان الاسلامية من السلع الانتاجية لا يحتمل ان تنخفـض في المستقبل (حجما وقيمة) ، ما لم توجه عناية خاصة الى هذه الصناعة •

وهذا التقرير ، وهو يضع في حسبانه العناصر السابقة الذكر ، يهدف الى الأغـــراض التاليـــة :

الفصل الأول : أن يبين أن التطورات الصناعية الكبرى في الصناعات التحويلية يمكـن أن تشجع كما يمكن أن تعوق نمو الصناعات الهندسية الاسلامية الوليدة ؛

---

(١) ٧ في المائـة من التجارة العالميـة في السلع الانتاجيـة عام ١٩٧٠، و ١ر١٦ في المائـة عـام ١٩٧٦ •

الفصل الثاني : أن يقترح تقييما أوليا لمدى تقدم الجهود الحالية التي تبذلها البلدان الاسلامية لتطوير هذه الصناعة من أجل تعزيز فكرة اجراء استقصاء بشأن طاقاتها الفعلية ومشروعاتها ، ولاقامة تبادل للخبرات بين البلدان الاسلامية ؛

الفصل الثالث : ان يقيم العناصر التي يلزم تطويرها على ضوء مخططات التعاون بين البلدان الاسلامية في مجالات تصميم وانتاج وتجارة السلع الانتاجية •

الفصل الأول

المشروعات الصناعية الكبرى : فرصة لتنمية السلع الانتاجية في البلدان الاسلامية أو عقبة دونهـا

لما كانت البلدان الاسلامية قد اختارت أن تنمي الصناعات الأساسية فيها تنمية كبيـرة ، فمن المفيد أن نقيّم أثر هذا الاختيار على حاجة هذه البلدان من السلع الانتاجية •

وتسهيلا للتحليل ، تم انتقاء خمسة منتجات :

- تقطير النفط الخام تحت الضغط الجوي في معامل التكرير (أولى مراحل التكرير) ؛
- انتاج الأمونيا (غاز النشادر) ، وهو أساس الأسمدة الآزوتية ؛
- انتاج الأثيلين ، وهو (لأسباب تقنية الخام) أساس انتاج المشتقات الأوليفينية الاخرى (البروبيلين والبوتاديين) والمادة الرئيسية لانتاج المواد البلاستيكية والعديد من المنتجات الكيماوية الاخرى (مثل : المذيبات المكلورة وألياف البوليبيستير الاصطناعية) ؛
- انتاج خام الحديد السابق الاختزال ، مع ربطه باستخدام الغاز الطبيعي في الاغراض الصناعية ؛
- انتاج الصلب الخام الذي يغذي وحدات الدرفلة بغية صنع منتجات مسطحـة (مثل : الألواح المعدنية المستخدمة في صناعة السيارات أو في بناء السفن) أو منتجات طويلة (مثل : أسياخ تسليح الخرسانة ، أو القضبان المستخدمـة في مجال النقل) •

ويمكن توسيع نطاق الاستقصاء ، فمن الانشطة الاخرى التي يمكن ذكرها في هذا المجال :

- الغاز الطبيعي المسال وغاز النفط المسيل ؛
- الألومينيوم ؛
- الأسمنت ؛
- حامض الفوسفوريك (أساس الأسمدة الفوسفاتية) ؛
- الكهرباء (القدرة العالية والوحدات الصغيرة التي تعمل بالماء وشبكات التوزيع) ؛
- وحدات تحلية مياه البحر ؛
- الألياف الاصطناعية ؛
- مصانع السكر وطحن الحبوب .

التي يمكن دراستها عن طريق تحديد وتقدير طلبها السنوي من الصناعات الهندسية •

ويسمح اجراء تحليل سريع للمنتجات الخمسة المنتقاة بادراك أهمية العمل المنهجي من هذا النوع لتقييم امكانيات التعاون بين البلدان الاسلامية بصدد صناعة السلع الانتاجية •

يعطي الجدول ١ التالي ملخصا للمشروعات (العدد ومجموع الطاقات السنوية) مقسمة على النحو التالي :

- مشروعات قيد التنفيذ ، خلال السنوات الاخيرة (الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٠) ؛
- مشروعات ما بعد عام ١٩٨٠ ، أى ١٩٨١ — ١٩٨٥ ؛
- مشروعات ما بعد عام ١٩٨٥ (٢) .

وفي ضوء ذلك ، ينبغي أن نشدد على النطاق الواسع من العمليات الصناعية التي تجرى في البلدان الاسلامية . فمثلا ، بالنسبة للفروع الانتاجية الخمسة موضع البحث :

- تم تنفيذ ٤٢ مشروعا كبيرا منذ عام ١٩٧٨ ؛
- سوف يجرى الاضطلاع بـ ١٠٤ عمليات أخرى بعد ١٩٨١ .

واذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه المشروعات سوف تستلزم :

- انشاء البنية الأساسية لمرحلة الاستخراج ، مثل :
  - محطات ضخ ، وضغط ، وخزن النفط الخام ؛
  - انتاج الطاقة الكهربائية للعمليات الصناعية الخمس ؛
  - انتاج المياه الداخلة في العمليات الصناعية ، عن طريق تحلية مياه البحر من ناحية ، ومن ناحية أخرى من محطات الضخ الخ .
- انشاء مصانع تحويلية من أجل المرحلة التحويلية ، مثل :
  - مصانع لصناعة المواد البلاستيكية ؛
  - مصانع لدرفلة الصلب المسام على الساخن وعلى البارد ، الخ .

فيجب أن يتناول تقييم تأثيرها على المتطلبات من السلع الانتاجية نطاقا واسعا نسبيا حتى يسمح بتقدير التكلفة الكلية للعمليات . ويتطلب اجراء هذه الدراسة تعاون البلدان كافة . ويوضح الجدول ٢ الذى أعدته الأمانة العامة لمنظمة الأوبك العربية في ١٩٧٧ على أساس بعض المصنوعات في بلدان اسلامية معينة ، ما يمكن عمله في هذا الصدد .

وبالرغم من عدم وجود هذا المجمل في الوقت الحالي ، يمكن وضع تقديرات أولية باستخدام طريقة التقريب .

---

(٢) ان بيانات أى مشروع هي بيانات مؤقتة بالضرورة ، وسوف يتيسر اجراء تقييم صحيح بمرور الزمن ، وعلى ذلك فانه يتعين أخذ هذا الواقع في الاعتبار عند النظر في الأرقام الواردة في الجدول ١ .

الجدول ١

محاولة لتقييم المشروعات الصناعية بالنسبة لفروع معينة من الانتاج في البلدان الاسلامية

	معامل تكرير للتقطير تحت الضغط الجوى	نشادر	أثيلين	حديد اسفنجى مختزل	صلب خام
مشاريع ١٩٧٨ـ١٩٨٠	العدد = ١٢ ٦ر٧١مليون طن /سنة	العدد = ١٥ ٤٢٠٠ألف طن /سنة	العدد = ٤ ٨٧٠ألف طن /سنة	العدد = ٥ ١ر٤ مليون طن /سنة	العدد = ٦ ٦ر٤٥ مليون طن /سنة
مشاريع ما بعد عام ١٩٨٠	العدد = ١٥ ٨٠مليون طن / سنة	العدد = ٢٧ ٧٢٠٠ألف طن /سنة	العدد = ١٧ ٧٢٠٠ألف طن /سنة	العدد = ١٧ ٥ر١٥مليون طن /سنة	العدد = ٢٨ ١ر٤٨مليون طن /سنة
مشاريع لاحقة لعام ١٩٨٥	معلومات غير متوفرة	معلومات غير متوفرة	العدد = ١٠ ٣٥٧٠ألف طن /سنة	العدد = ٧ ٦ر٧ مليون طن / سنة	العدد = ١٢ ٦ر٢٥ مليون طن /سنة

الجدول ٢

تقديرات الاستثمارات الحالية والمستقبلة في أنشطة تجهيز النفط

(بملايين الدولارات)

البلد	التكرير		البتروكيماويات		الأسمدة		الغاز الطبيعي المسيل وغاز النفط المسيل		المجموع	
	حاليا	مستقبلا	حاليا	مستقبلا	حاليا	مستقبلا	حاليا	مستقبلا	١٩٧٦	١٩٨٥
الجزائر	٨٤	٩٤٠	٥٥٣	١ ٨٠٠	٥٠	٣٣٠	٢٤٠	١٧ ٠٠٠	٢٧.	٢٠ ٠٧٠
ليبيا	١٢٢	٥٦٠	—	١ ٥٣٣	—	١٦٥	١٢٠	—	٢٤٢	٢ ٢٥٨
مصر	١٤٤	٦٠	—	٦٢٦	٤٠	٩٣٠	—	٣٠٠	١٨٤	١ ٩١٦
سوريا	٥٥	٢٤٠	—	—	٩	١٦٥	—	—	٦٤	٤٠٥
العراق	١٥٥	١٨٠	٣٠	١ ١٠٠	١٢	٦٨٥	—	—	١٩٧	١ ٩٦٥
الكويت	٣٢٢	—	—	٧٥٠	٨١	١٠	٤٠٠	١ ٠٠٠	٨٠٣	١ ٧٦٠
البحرين	١٧٥	٥٤	—	—	—	—	—	—	١٧٥	٥٤
قطر	٦	١٠٠	—	٥٤٠	٥٥	٢٥٦	٤٣	٣٦٠	١٠٤	١ ٢٥٦
الامارات العربية المتحدة	٣٧	٣٠٠	—	٩٠٠	—	٣٠٠	٦٠٠	١ ٣٠٠	٦٣٧	٢ ٨٠٠
المملكة العربية السعودية	٤٩٣	١ ٦٠٠	—	٣ ٢٢٥	٣٠	٣٣٠	٢٥٠	١١ ٠٠٠	٧٧٣	١٦ ١٥٥
	١ ٥٩٣	٤ ٠٣٤	٥٨٣	١٠ ٤٧٤	٢٧٧	٣ ١٧١	١ ٦٥٣	٣٠ ٩٦٠	٤ ١٠٦	٤٨ ٦٣٩

المصدر: "التعاون الاقليمي بشأن استثمارات المرحلة التحويلية : حالة الأوبك العربية " ، بقلم أمين عام الأوبك العربية السيد / علي عتيقة، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، (نقلا عن مجلة النفط والغاز العربيين ، ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨) .

ويمثل الجدول ٣ محاولة لتقييم تكلفة مشروعات ما بعد ١٩٨٥ ، أى ٧٠٠ ٦٥ مليون دولار (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٨) .

الجدول ٣

محاولة لتقييم التكلفة الكلية للمشروعات الواردة في الجدول ٢

الصناعة التحويلية	العنصر المالي (ويشمل المرافق والوحدات التحويلية)	القدرات بعد ١٩٨١	التكلفة الكلية (بملايين الدولارات)
تقطير النفط الخام	٤٠ مليون دولار لكل مليون طن / سنة	٨٠ مليون طن / سنة	٣٢٠٠
النشادر	١٢٠ مليون دولار لكل ٣٣٠ ألف طن / سنة	٧٢٠٠ ألف طن /سنة	٢٦٠٠
الأثيلين	٨٠٠ مليون دولار لكل ٤٠٠ ألف طن / سنة	٧٢٠٠ ألف طن /سنة	١٤٤٠٠
الصلب الخام	١٠٠ مليون دولار لكل ١ر٠ مليون طن /سنة	١ر٤٨ مليون طن /سنة	٤٨١٠٠
			٦٨٣٠٠

واذا اعتبرنا ان السلع الانتاجية تمثل ٥٠ في المائة من تكلفة المشروع وأن نصيب نقل التكنولوجيا يبلغ ١٥ في المائة من هذه التكلفة ، يكون ما تمثله فروع الانتاج الخمسة :

— ٣٤ر٢ مليار دولار قيمة السلع الانتاجية ؛

— ر ١٠ مليار دولار لشراء التكنولوجيا .

وتوضح الدراسة المنهجية للصناعات الأساسية ككل أنه ينبغي ضرب هذين التقديرين بمعامل يتراوح بين ٢ و ٣ للحصول على قياس أولي للآثار التي تمارسها الصناعات التحويلية على طلب البلدان الاسلامية من السلع الانتاجية .

ومن المؤكد ، حتى في هذه المرحلة ، أن هذه الصناعات الأساسية ، التي قررتها البلدان الاسلامية أو شرعت في اقامتها فعلا ، تتيح الفرصة لتكوين صناعة قوية ومتنوعة للسلع الانتاجية .

بيد أنه ، بالرغم من ضخامة الطلب الواجب اشباعه ، من غير المؤكد الآن ان في وسع البلدان الاسلامية أن تستند الى هذه الصناعات لتؤمن اقامة صناعة سلع انتاجية - ويكشف المثال

الذى توفره بلدان عديدة من العالم الثالث ، كما تكشف الافكار التي وردت في ميثاق البلدان الأندية تأييدا لاقامة صناعة اقليمية للسلع الانتاجية ، عن العوامل التالية التي يمكن أن تحد مسبقا من أى مشاركة ممكنة من قبل صناعات البلدان الاسلامية في تقديم السلع الانتاجية اللازمة للمشروعات المذكورة أعلاه :

- ميل المستثمرين والحكومة الى التعاقد مع الخارج بالنسبة للهندسة والمعدات ، ووجود تشريع يسمح للصناعات الأساسية الوطنية أن تستورد المعدات بشروط مواتية جدا ؛
- عجز الصناعات المحلية أو الاقليمية عن تقديم عطاءات كاملة في كثير من الحالات ، وعدم توافر المعلومات الكافية أمام المؤسسات المحلية فيما يتعلق بالدعوات الدولية لتقديم عطاءات في البلدان النامية الاخرى ؛
- القيود التي تفرضها مصادر التمويل (مثل القروض المقيدة) ؛
- المتطلبات التي يفرضها بائعو التراخيص بالسماح لهم باختيار الشركات التي تورد بنودا معينة من المعدات ؛
- قصور أو عدم كفاية الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف الشركات المحلية أو الاقليمية لتقديم عروض يمكن أن تكون منافسة لتلك التي تتقدم بها الشركات الأجنبية ؛
- استعمال معايير للانتاج والتجارة والأمان متباينة وغير منسقة فيما بين البلدان الاسلامية • وهذا يجعل البلدان المذكورة تعتمد على موردين المعتادين ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى يحد امكانيات التجارة والمشاركة في الانتاج فيما بينها •

ان من شأن هذه العوامل جميعا كبح نمو صناعة السلع الانتاجية • وبناء عليه ، أخذها في الاعتبار في أى تنبؤ بشأن امكانيات التعاون بين البلدان الاسلامية •

الفصل الثاني

الحاجة الى تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين البلدان الاسلامية بشأن انتاج السلع الانتاجية

منذ سنة ١٩٦٨ ، كان للجهود التي بذلها العديد من الدول أن حملتها الى مواجهة المشاكل المتعددة التي يثيرها انشاء هذه الصناعة فيما يتعلق بالمعدات الثقيلة .

فحتى ذلك الحين لم يكن هناك سوى أربعة بلدان (مصر، تركيا ، ايران ، باكستان) قد شرعت في صناعة المعدات الخفيفة : محولات التوزيع ، المحركات الكهربائية ، محركات الديزل ذات القوة المحدودة ، الخ .

وقد أضافت هذه المرحلة الجديدة (١٩٦٨ — ١٩٧٨) الى الخبرة الباكستانية والمصرية والتركية ، والايرانية ، اذ شهدت بدء تجارب الجزائر وماليزيا واندونيسيا وتونس والعراق في هذا المجال .

ويصعب اليوم قياس القدرات الانتاجية والتكنولوجية للبلدان الاسلامية ككل ، للأسباب التالية :

— أولا ، هناك مشروعات عديدة مازالت في مرحلة التطور ؛

— ثانيا ، من غير المؤكد ان تستطيع الوحدات التي أقيمت تقديم المعدات العالية الأداء وفقا لما خطط لها .

وتبين المحاولة الأولية لتلخيص المعلومات المتاحة مدى قصور الجهود التي بذلتها البلدان الاسلامية حتى الآن :

١ — لم تصل صناعة مكنات التشكيل الى مستوى التجربة الهندية ، بالرغم من الجهود التي بذلتها بعض البلدان مثل ايران أو باكستان أو تركيا أو الجزائر ؛

٢ — لم تتمكن سوى ايران من انتاج معدات الغلايات الثقيلة ، بينما تستطيع مصر ، شأنها شأن باكستان ، توريد وحدات خفيفة ، (وذلك في مصنع النصر للغلايات وأوعية الضغط في الجيزة) ؛

٣ — بدأ انتاج المعدات الصناعية بوجه عام (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٣٨٢٩) في الجزائر ، ومصر (مثال ذلك : اسطوانات الدرفلة) ، أما ايران وباكستان فانهما تستطيعان ان تقدما المعدات لصانع السكر أو الأسمنت ؛

٤ — ينحصر صنع المعدات الكهربائية العالية القدرة (المحركات ، المولدات ، المحولات ، مجموعة المفاتيح الكهربائية) في باكستان وتركيا وايران ؛

٥ — لا تنتج البلدان الاسلامية اليوم الا نزرا يسيرا من معدات التحكم والتنظيم الحديثة (تركيا) ؛

٦ — مازالت القدرة الهندسية ضئيلة جدا بصدد صناعة السلع الانتاجية (مصر ، ايران ، باكستان ، وحديثا الجزائر) .

وثمة مشروعات معينة يفترض فيها أن تغير هذا الوضع ، على الرغم من أنها لن تمكن البلدان الاسلامية من تلبية متطلباتها من السلع الانتاجية بحلول عام ١٩٩٠ •

ويمكن أن نذكر ما يلي ، على سبيل المثال :

— مشروعات صناعة مكنات التشكيل في اندونيسيا (مركز بنداد لصناعة المعدات العسكرية) ؛

— توسيع انتاج الكابلات الكهربائية (سوريا ، الكاميرون ، تركيا) ؛

— المركز المزمع لانتاج المعدات الثقيلة (سيميل) في الجزائر ؛

— المشروع الذى أنشىء حديثا لصناعة معدات مصانع حامض الفوسفوريك في المغرب ؛

— توسيع وحدات السلع الانتاجية في ايران ؛

— ايجاد قدرات هندسية جديدة في مجال البحث والتطوير ، بمساعدة اليونيدو ، في العراق وفي اندونيسيا •

ان هذه المحاولة الرامية إلى تقديم وصف للحالة الراهنة (والاسقاطية) لصناعة السلع الانتاجية هي محاولة غير كاملة بالضرورة ، ومن ثم كانت قابلة للنقد :

— فالواقع ، أن جميع البلدان الاسلامية الأخرى قد أنشأت منذ بضع سنوات صناعة هندسية " وليدة " ، دون الربط بانشاء الصناعات التحويلية ، وتقوم هذه الصناعة على :

— المعدات الخفيفة (تونس ، المغرب ، الكاميرون ، أوغندا ، ماليزيا) ؛

— صيانة وانتاج السلع المعمرة •

— تعمل بعض البلدان الاسلامية على رفع مهارة القوى العاملة بها في صناعات معينة موجهة نحو التصدير مثل " صناعة الالكترونيات " في ماليزيا ، بيد أن هذه الصناعة لا تتصل مباشرة بمتطلبات وصنع السلع الانتاجية •

غير أن هذه الأوجه من القصور ليست هي التي تستلزم تنظيم تبادل المعلومات فيما بين البلدان الاسلامية : فاذا كانت هذه البلدان ترغب في الحد من اعتمادها على الغير في مجال السلع الانتاجية والهندسية ، فان عليها ان تقوم بحصر طاقاتها / امكانياتها بغرض تحديد أنواع معينة من العمل التي تتخذ بشأنها قرارا مشتركا •

وليس لتنظيم جمع المعلومات أن يثير مشاكل تتعلق بنقلها أو خزنها :

١ — فالبلدان الاسلامية قد أنشأت مؤسستين في استطاعتهما أن تقوما بالاستقصاء بشأن ما هو موجود وما هو مزمع — مثلا ، في أول كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ :

— " مركز البحوث والتدريب الاحصائي في المجالين الاقتصادى والاجتماعي للبلدان الاسلامية " ؛

— " مصرف التنمية الاسلامي " .

وفيما يتعلق بمعرفتها عن الصناعة الهندسية الاسلامية ، يستطيع :

— الاتحاد العربي للصناعات الهندسية (بغداد) ؛

— المركز المغربي للدراسات الصناعية (طنجة) ؛

— الشركة الوطنية لخدمات التصميم والصناعة (باكستان) ؛

تيسير هذا الاستقصاء اذا ما هي أشركت فيه •

٢ — ويمكن أن يطلب مركز البحوث والتدريب الاحصائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الاسلامية أو مصرف التنمية الاسلامي مساعدة اليونيدو للتحضير للاستقصاء وتحليل الاجابات ، آخذين في الحسبان أن اليونيدو تتعاون بالفعل مع بلدان امريكا اللاتينية في أنشطة تتعلق بتنمية صناعتها للسلع الانتاجية (١)* •

بيد أن تبادل المعلومات فيما بين البلدان الاسلامية يجب ألا يقتصر على هذا النوع من المعلومات •

فقد أظهرت عدة مؤتمرات عقدتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وخاصة المحفل الدولي المعني بالتكنولوجيا المناسبة (نيودلهي ، ٢٠ — ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ، والاجتماع الذي عقد على مستوى عال بشأن استعراض التعاون الفني بين البلدان النامية (جنيف ٢٦ أيار / مايو — ٢ حزيران / يونيه ١٩٨٠) ، أن على بلدان العالم الثالث أن تتبادل ما لديها من خبرات في مجال الصناعات الأساسية اذا كان لها ان تفيد من التنشئة المهنية التي اكتسبها كل منها من أجل انشاء وتطوير هذا النوع من الصناعة •

فمثلا ، شدد على أهمية هذا التبادل فيما يتعلق بما يلي :

بصدد الانتاج :

— مثال ذلك : ادارة وصيانة مجمع المكنات ، الاختبار غير المتلف ؛

بصدد نقل التكنولوجيا :

— مثال ذلك : مزايا وعيوب المشروعات المشتركة بالنسبة للسلع الانتاجية ؛

بصدد تخطيط وانتاج السلع الانتاجية :

— مثال ذلك : النصح بالبدء باستيراد معدات على شكل مكونات لتجميعها فيما بعد ؛

بصدد تدريب الفنيين ، وانشاء مراكز للبحوث الفنية الخ ...

---

* تقدم في ملحق هذه الوثيقة اقتراحا بصيغة تمهيدية أولى للاستبيان •

(١) مشروع برنامج الامم المتحدة للتنمية واليونيدو واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (١٩٧٨) •

اتفاق اليونيدو — النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (١٩٨٠) •

لذلك فان مشكلة تبادل المعلومات والخبرات تتطلب اقامة شبكة تربط ما بين مختلف التنظيمات الاسلامية المعنية بتنمية السلع الانتاجية (المصانع ، مراكز البحوث ، مراكز التدريب الخ) حتى قبل التطرق الى الدور المحدد الذى يقوم به التعاون بين البلدان الاسلامية •

ومن شأن تشغيل هذه الشبكة أن يكشف عن أسئلة مشتركة معينة ومشكلات معينة متماثلة ، يمكن تلمس الاجابة عليها في التعاون بين الدول المعنية الرئيسية •

وعلى أن هذا التعاون لن يحل محل التعاون الذى لا غنى عنه بين البلدان الاسلامية ، بل انه سيكون مجرد اضافة الى الموارد المتاحة والمواد المرجعية التي يمكن عن طريقها انشاء وتوسيع صناعات السلع الانتاجية لديها •

الفصل الثالث

الحاجة الى التعاون بين البلدان الاسلامية في مجال صناعة السلع الانتاجية

حتى يومنا هذا ، لاغنى عن التعاون الصناعي الدولي حيثما لم تتوافر المقدرة لدى عدد من البلدان ، على أساس وطني ، بشأن :

— التصميم ؛

— الانتاج ؛

— التسويق •

لأنواع معينة من المعدات أو العمليات الصناعية •

ان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى ، وكذا البلدان الغربية الصناعية ، قد أظهرت بالفعل فاعلية هذه التدابير •

وطالما كانت هناك فجوة بين متطلبات البلدان الاسلامية من السلع الانتاجية وامكانياتها الانتاجية الحالية، فاننا نعتزم فيمايلي دراسة ماذا كان هناك مجال للتعاون بين البلدان الاسلامية بصدد :

— تصميم

— أو انتاج

— أو تسويق

السلع الانتاجية التي ستصنع في هذه البلدان في المستقبل •

٣ — ١ التعاون في مجال تصميم السلع الانتاجية

اكتشفت البلدان النامية ، منذ عام ١٩٦٠ ، أن اقامة صناعة السلع الانتاجية فيها تتوقف على مدى تمكنها من الهندسة الصناعية (أنظر تقريرى اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية عن صناعتي السلع الانتاجية في البرازيل والارجنتين ، ١٩٦٠ — ١٩٦١) •

وحين يتم التمكن من التقنيات الهندسية يصبح من المستطاع معالجة العديد من الجوانب الاخرى التي تلعب دورا حاسما في تصميم السلع الانتاجية في نفس الوقت ، مثل :

— اختيار عمليات صناعية موحدة القياس لصنع منتج معين *؛

— اختيار معايير (للمواد مثلا) لصنع المعدات ولاستعمالها ؛

---

* على سبيل المثال ، تعمل المغرب على توحيد مقاييس الـ ١٢ مصنعا جديدا لانتاج حامض الفوسفوريك التي سوف تبنى خلال العشر سنوات القادمة •

مثال ذلك : يتطلب اختيار حد ضيق للغاية لفقدان الحمل بالنسبة للمحولات ذات السعة العالية ، استعمال مواد لا تنتج في البلدان النامية ، في حين أن اختيار حد أوسع من السماح يهبط بتكلفة المعدات بما يفوق الزيادة في تكاليف التشغيل ويسمح باستعمال مواد يجرى صنعها في البلدان النامية ؛

— وأخيرا ، التنشئة المهنية في تصميم المعدات الصناعية .

وطالما أن التوحيد القياسي الدولي الذى توجهه البلدان الغربية الصناعية يميل أكثر وأكثر الى الصرامة (أنظر انواع الصلب المطلوبة في المستقبل لأوعية الضغط أو المعدات الكهربائية على نحو ما ورد في تقرير السوق المشتركة عن أهداف الصلب ١٩٨٠ — ١٩٨٥) ، فان استنباط تقنيات هندسية ملائمة للظروف المحلية وللطاقة الاستيعابية للنظام الانتاجي في البلدان الاسلامية قد أخذ يصبح ضرورة حيوية لا تستطيع القيام به على نحو منفرد سوى قلة من البلدان في العالم .

وايجاد تعاون اسلامي مشترك في هذا المجال سوف يكون بمثابة ضمان اضافي للتسويق ومن ثم ايتاج المعدات الصناعية لضمان بيع البلدان الاسلامية في هذه البلدان ، هذا ولم يحدث أى تغيير في هذا الوضع منذ سنة ١٩٦٠ :

— " فالواقع أن المهندسين الأجانب يميلون الى تحديد نوعية المواد الخام وتصميم المعدات الأساسية بحيث تقوم بتوريدها الصناعات المتقدمة للغاية في بلدانهم" .

(اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ١٩٦١)

— " أخذت الشركات أو مهندسوها ، أو فروعها المختصة بالتصميم الصناعي تعرض خدماتها بصدد صياغة الدعوة للتقدم بعطاء ، على نحو يجعلها الأكثر أهلية للنظر فيها . وبذلك تسند العملية قبل توجيه الدعوة للتقدم بالعطاءات: أما الشركات التي لم تكن على دراية بهذه الممارسات فقد كلفها جهلها ذلك الشيء الكثير " .

(بيزنيس انترناشيونال ، ١٩٧٦)

بيد أن تحقيق الانسجام في انشاء أنشطة هندسية وأنشطة تصميم صناعي يمر بالمراحل التالية :

— تفكير وتخطيط تكنولوجيان من أجل التطوير التكنولوجي للبلدان الاسلامية بقصد :

* تحديد الأولويات والمتطلبات الاستراتيجية ؛

* أخذ السمات الخاصة لاقتصادياتها في الحسبان (مثال ذلك : من الذى سيضطلع بتخطيط الانشاء التكنولوجي للميثانول وازالة ملوحة مياه البحر ؟) ؛

— التشاور بشأن انشاء الصناعات التحويلية ، التي سوف تصبح المستخدم الرئيسي للمعدات في المستقبل ، وكذا بشأن انشاء صناعات السلع الانتاجية ؛

ويتعين التشديد على هذه النقطة الاخيرة : فالتجربة الحالية للبلدان النامية تظهر بوضوح أن متغيرات فنية معينة (المواصفات الصناعية) يمكن أن تحدد درجة اقدام صناعات العالم

الثالث على تلقي الدعوة للتقدم بعطاءات • وبذلك يصبح اختيار المواصفات التي تراعي امكانيات صناعات البلدان الاسلامية ضرورة حتمية من أجل تدعيم انتاجها من السلع الانتاجية •

وأخيرا ، من شأن ايجاد تعاون في مجال تصميم المعدات الصناعية أن يفتح الطريق الى ادخال مستحدثات في مجال نقل التكنولوجيا ، فهناك فرص متعددة متاحة أمام البلدان الاسلامية ، مثل :

- رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ؛
- الحوار العربي الأوروبي ؛
- اتفاقية لومي •

من أجل دراسة " مشروعات تكنولوجية مشتركة " •

ومن شأن هذه المشروعات المشتركة أن :

١ — تدعم قدرات المراكز التكنولوجية في البلدان الاسلامية وتعجل بتنشئتها الفنية في المجالات ذات الأولوية ؛

٢ — تقي البلدان الاسلامية من أن تصبح مجرد حقل تجارب لصناعات السلع الانتاجية للبلدان الصناعية •

٣ — ٢ التعاون في انتاج السلع الانتاجية

تملي الظروف الموضوعية الحالية لاقامة السلع الانتاجية مبدأ التعاون في انتاجها :

- فأولا ، لم تخطط البلدان الاسلامية ، حتى يومنا هذا (راجع الفصل الثاني) لانتاج جميع المعدات اللازمة لمشروعاتها المتعلقة بالصناعات الأساسية ، وهي تعاني ، نتيجة لذلك ، من أوجه قصور هامة ؛
- ثانيا ، ان اقتصاديات كل بلد من البلدان الاسلامية ، من جانب آخر ، لن تحقق بحلول نهاية هذا القرن ، القدرة على :
  - * تغطية انتاج السلع الرأسمالية برمتها ؛
  - * مسايرة تطور تقنيات الصناعة والتكنولوجيا الأكثر تقدما • واذا أخذنا في الاعتبار هذه العناصر تبدو التكاملية بين المشروعات و/ أو المشروعات المشتركة في المستقبل حلا ممكنا ؛
- ثالثا ، تستطيع بعض البلدان الاسلامية بالفعل تقديم بعض المعدات الهندسية الاساسية (مصنع أسمنت ، مصنع سكر ، مطحن حبوب) الى أقل البلدان الاسلامية نموا في أسلوب جديد من التعاون بين البلدان النامية : ومخطط " التضامن " في مجال التعاون ؛

يطبق بالفعل على أفغانستان (١٩٧٩)

بنغلاديش (١٩٨٠)

وتقرر بالنسبة لـ السودان (١٩٨١)

فولتا العليا (١٩٨١)

موريتانيـــا (١٩٨١)

وتنطوي دراسة مجالات التكاملية المحتملة على القيام بالعمل الوارد في الفصلين الأول والثاني وهي:

١ — تحديد المشروعات الخاصة بالصناعات الأساسية وتقييم حاجاتها من المعدات ؛

٢ — تحديد وتقييم الطاقات / الامكانيات الانتاجية والتكنولوجية في مجال السلـــع الانتاجية في البلدان الاسلامية ؛

٣ — التبادل بين البلدان الاسلامية لخبراتها في مجال هذه الصناعة .

واذا كان الأمر كذلك ، وبالرغم من ضيق نطاق المعلومات التي جمعت لهذا التقرير ، الا أنه من الممكن وضع قائمة استدلالية لفروع الانتاج التي يمكن تقرير عقد اجتماعات تشاور بشأنها بـــين البلدان الاسلامية في القريب العاجل :

(أ) مكنات التشكيل والأدوات اللازمة لها ولا سيما : التنشئة المهنية في مجال مكنات التشكيل ذات التحكم العددي ؛

(ب) المطارق والمسابك الخاصة بالمكونات الرئيسية (الصمامات والمضخات اللازمـــة للنفط والبتروكيماويات على سبيل المثال) ، ولا سيما :

تصميم القوالب (الاسطمبات) وانتاجها ؛

(ج) التربينات الخاصة بتوليد القوى الكهربائية ، ولا سيما :

التربينات الغازية المتنقلة (١٠ — ٣٠ ميغاوات) ؛

(د) المعدات الكهربائية ذات السعة العالية ، وما يلزمها من :

العـــوازل ؛

الألواح المعدنية المغناطيسية ؛

(هـ) أجهزة القياس ، ومعدات الضبط والتحكم الأكثر عمومية ، ولا سيما :

برامج الحاسب الالكتروني للوحدات المصغرة لمعالجة البيانـــــات والمستخدمة في صناعة النفط والصناعات الكيميائية ؛

والسمة الخاصة بهذه الفروع من الانتاج أن احتمال اقامتها على أساس وطني من الآن وحتى ١٩٩٠ — ١٩٩٥ انما هو احتمال ضعيف . والتعاون بين البلدان الاسلامية هو وحده الـــذي يمكنها من تعبئـــة :

— الموارد الماليـــة ؛

— العمال المهـــرة ؛

— قدرات البحث الفني .

اللازمة لاستيعاب التكنولوجيات الأجنبية وتكييفها ، ونقدها ، والحلول محلها .

ومن هذا المنطلق تشكل هذه العرى من الانتاج عوامل استراتيجية لهذه البلدان من حيث النواحي التالية :

- ما لها من الأهمية الحاسمة من حيث تمكنها من تكوين رأس المال ؛
- أنها مقاييس لأى جهد نحو التعاون الطويل الأجل .

وبالمثل ، اذا أخذنا في الحسبان المراحل المختلفة من النضوج التي بلغتها الصناعة الهندسية في البلدان الاسلامية ، نجد أن هناك مجالا لاجراء مشاورات متعددة وثنائية الأطراف بقصد :

- تمكين كل من هذه البلدان ان يشارك في التوسع اللازم لهذه الصناعة وتنشئتها المهنية ؛
- تحقيق الاعتماد المتبادل على الذات بصدد احتياجاتها الأساسية .

ومع أخذ هذه الاهداف في الاعتبار يمكن في القريب العاجل تقرير عقد اجتماعات للتشاور بين البلدان الاسلامية بشأن التكاملية والمشروعات المشتركة والتعاون التكنولوجي فيما يتعلق بـ :

- انشاء مسبك ملحق به ورشة ميكانيكية من النوع الاسترشادى [(١)] ؛
- تصميم وانتاج معدات تتصل بالطاقة اللامركزية ، لا سيما
  - * مضخات تعمل بالريح ؛
  - * معدات للطاقة الشمسية ؛
  - * معدات معالجة الكتلة الحيوية ؛
  - * معدات مائية مصغرة [(٢)] .

واحدى الوسائل الممكنة لتحقيق التعاون بصدد التوسع في انتاج السلع الانتاجية هي انشاء مؤسسات للمشروعات المشتركة . والخطوة الفعلية التي يقترحها مركز البحوث والتدريب الاحصائي في المجالين الاقتصادى والاجتماعي للبلدان الاسلامية في نشرته " التعاون " (تموز/ يوليه ١٩٨٠ الجزء الأول العدد ٤) هي توقيع وتصديق وتنفيذ الاتفاق العام للتعاون الاقتصادى والفني والتجارى بين الدول الاعضاء للمؤتمر الاسلامي ، والقيام بنفس هذه الاجراءات بصدد الاتفاق بشأن حماية وضمان الاستثمارات في البلدان الاعضاء للمؤتمر الاسلامي بعد وضعه في صيغته النهائية .

---

(١) يجرى الآن / تم بالفعل انشاء مثل هذه الوحدات الاسترشادية بمساعدة اليونيدو في اليمن الديمقراطية والسودان والصومال ويمكن ان يكون مثل هذا المشروع مناسبا أيضا للبلدان الاسلامية المختلفة في غرب افريقيا .

(٢) يمكن أن تحظى هذه المشاورات بوجه خاص بتأييد لجنة متابعة حركة التصنيع في افريقيا و " اجتماعات التضامن " التالية .

بيد أن فعالية اتفاقات التعاون من أجل انتاج أنواع معينة من السلع الانتاجية تتوقف على التدابير التي تتخذ لتسويق هذه السلع ، وعلى تنفيذ هذه التدابير •

٣ — ٣ التعاون بصدد بيع السلع الانتاجية

وهناك تدابير مشتركة معينة يمكن أن تشجع منذ الآن ، ودون انتظار ابرام اتفاقات بشأن الانتاج الطويل الأجل ، على اقامة صناعات السلع الانتاجية في نطاق أسلوب تعاوني :

ويمكن أن تغطي هذه التدابير المجالات الثلاثة التالية :

— الحواجز الجمركية ؛

— مشتريات القطاع العام ؛

— القروض لتصدير السلع الانتاجية •

الحواجز الجمركية بين البلدان الاسلامية

ينبغي ازالة هذه الحواجز تدريجيا بالنسبة للتجارة في السلع الانتاجية ، أو قطع الغيار ، أو المواد المستخدمة في صنعها (مثال ذلك : النحاس الالكتروليتي) فيما بين البلدان الاسلامية •

مشتريات القطاع العام

يمثل المال العام ثمانين في المائة من رأسمال الصناعات الأساسية في البلدان الاسلامية وينبغي أن ييسر ذلك تعزيز انتاج السلع الانتاجية عن طريق :

— وضع خطط للمشتريات لفترة تبلغ عدة سنوات ؛

— اجراء تنسيق مخصص لاختيار الاجراءات والتقنيات الهندسية تبعا لقدرات صناعات البلدان الاسلامية على استيعاب السلع الانتاجية •

وليست مشاركة رأس المال الاجنبي بالبداهة عقبة تعترض مثل هذه التدابير ، بل تدل الخبرة السابقة على أية حال أن البلدان النامية الاخرى تنظر في مفاوضة واختيار الشريك الاجنبي(١).

القروض لتصدير السلع الانتاجية

وبقدر ما تحجم بلدان اسلامية معينة ، في ضوء خبراتها السابقة ، عن أن تعطي تفضيلها لعقود تسليم المفتاح بصدد شراء مصانعها الجديدة ، فلسوف تشترك بعض البلدان الاسلامية في القريب العاجل ١٩٨٢/١٩٨٣ في التقدم ببعض العطاءات لتوريد طائفة من المعدات :

---

(١) في هذا الصدد ، يمكن أن تقدم لنا المكسيك والهند والبرازيل عددا من حالات النجاح والفشل في علاقاتها بالشركات المتعددة الجنسية ، أنظر Conséquences pour les pays en developpement des pratiques commerciales restrictives des sociétes multinationales dans l'industrie de l'équipement électrique, monographie sur le Brésil , UNCTAD/ST/MD/9 .

ومع مراعـــاة :

- استحالة تقديم ائتمانات للموردين بالنسبة لبعض البلدان (تركيا على سبيـــل المثـــال) ؛
- أو عدم وجود اجراءات تصدير مالية .

يظهر مصرف التنمية الاسلامي بوصفه الأداة الأساسية التي تتيح مثل هذا التصدير بما يتوافر لديه من " تسهيلات لتمويل التجارة الخارجية " . ولقد أصبحت هناك حاجة الى انشاء ادارة خاصـــة داخل بنك التنمية الاسلامي ، بقصـــد :

- تأهيل المؤسسات الاسلامية للتقدم بالعطاءات ؛
- ترشيح بعض البلدان الاسلامية لتقييم العطاءات ؛
- تعويض فروق الاسعار بين العطاءات التي تتقدم بها الصناعة الهندسية الوليدة بالبلدان الاسلامية وتلك التي تتقدم بها البلدان المتقدمة صناعيا ؛
- وضع مخططات مالية جديدة تلائم الوضع الفعلي في البلدان الاسلامية .

ومع ذلك ، لا تكفي هذه التدابير ، بل ما يزال هناك عقبات كبيرة يجب النظر فيهـــا وازاحتها عن طريق التعاون الصناعي . وهذه تتعلق أساسا بـ :

- التوافق بين المقاييس الصناعية الوطنية ؛
- ضمانات المعدات .

ومازالت البلدان الصناعية هي التي تضع حتى الآن المقاييس الصناعية التي تتمشى مع تمكـن هياكلها الصناعية واتقانها للتكنولوجيا .

وهناك مشكلة أولية : ما هي مستويات التعقيد التي تستطيع أن تتقبلها البلدان الناميـة في الحالة الراهنة لقدراتها الاستيعابية ؟

ينبغي أن يكون في استطاعتها ، عن طريق الجهود المشتركة ، أن تصنع [1] :

- المعايير الصناعية ؛
- معايير الاستخدام ؛
- معايير المراقبة ؛
- وأخيرا ، معايير الأمان .

---

(١) يمكن أن تعمل الصناعة الكهربائية كاختبار للتعاون في هذا المجال ازاء مشكلات التنسيق والتعاون المثارة ، عن طريق ما يلي مثلا :

- اختيار القلطيـــات ؛
- اختيار حدود السماح لفقد الحمل ؛
- اختيار العوازل ، والمواد بصفة عامـــة .

أما ضمانات المعدات فانها تمثل أنواعا أخرى من العقبات في طريقة التعاون بين البلدان الاسلاميـــة :

أولا ، لا توجد في هذه البلدان بطاقات لضمان جودة المعدات المصنوعة ،

ثانيا ، ان المصانع التي تشتريها البلدان الاسلامية مازال يجرى التأمين واعادة التأمين عليها حتى الآن عن طريق الشركات الدولية الكبرى المتخصصة في هذا النوع من العمليات •

والنتيجة هي ان البلدان الاسلامية ربما كانت مرهونة على وجه القطع بالأجهزة والضمانات الاجنبية (التي غالبا ما تكون غربية) • ولتخفيض هذا الارتهان وتعزيز انشاء صناعاتها للسلـــع الانتاجية ، ينبغي النظر في التدابير الخاصة التالية :

١ — ينبغي عليها انشاء بطاقة جودة يقوم بمنحها مجلس ثلاثي الاطراف يتكون مـــن منتجي المعدات ومستعمليها ومن شخصيات رائدة في عالم البحث والتكنولوجيا ؛ ويتحتم ان تحصـل جميع المؤسسات المؤهلة مسبقا على هذه البطاقة بالنسبة لمنتج واحد على الأقل ؛

٢ — ينبغي أن تبدأ الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي ومصرف التنمية الاسلامي بعقـد اجتماعات تشاور مع مجموعات التأمين العربية مثل :

— النقابة العربية للتأمين ضد أخطار الحرب ؛ و

— المجموعة العربية للتأمين واعادة التأمين •

وذلك من أجل دراسة المخططات والاجراءات التي يمكن ان توضع بصدد " التأمين " و " اعـــادة التأمين " لتيسير اتخاذ القرار ذاتيا بالبلدان الاسلامية بشأن استيراد واستعمال معدات اسلاميـة معينة (غالبا ما تكون مصانع كاملة مثل مصنع سكر ، مطحن حبوب ، مصنع أسمنت ، أنظمة مائيـــة مصغـــرة) •

ومن شأن هذه التدابير أن تزيح آخر العقبات المادية التي تعترض الانشاء المتســـق لصناعة السلع الانتاجية في البلدان الاسلامية •

المرفق الأول

تقييم الطاقات والقدرات الفعلية والاسقاطية للصناعة الهندسية الثقيلة في البلاد الاسلامية

يقترح في هذا الصدد الهيكل التالي لصناعة السلع الانتاجية :

× مكنات التشكيل

× السلع الانتاجية للصناعات الوسيطة مثل :

- المطروقات ومنتجات السباكة
- أوعية الضغط
- الغلايات
- التربينات
- المعدات الكهربائية الثقيلة

× السلع الانتاجية لصناعة السلع الاستهلاكية مثل :

- معدات النسيج
- مكنات تحويل المواد البلاستيكية
- ———

× السلع الانتاجية المشتركة بين جميع الأنشطة مثل :

- المعدات الالكترونية
- تسهيلات الصيانة
- الأفران
- الصمامات والمضخات والضوافط
- موتورات المحركات
- المعدات الكهربائية الخفيفة

ويمكن اجراء استقصاء للطاقات والقدرات الفعلية والاسقاطية في كل من البلدان الاسلامية ، بواسطة استبيان كالآتي :

نوع السلع الانتاجية | المنتج | البلد

قائم

مزمع

الهوية

اسم الشركة | مالكوها

عدد العاملين

عدد المهندسين

الموقع

سنة البناء

سنة بدء الانتاج

خصائص الانتاج

- الناتج العادى سنويا
  (وحدات/أطنان /قوى /رجل ــ ساعة/ ــ)
- الحجم الأقصى للمنتج
- درجة التعقيد
- المعدات الرئيسية والسعة العادية
- أصل التكنولوجيا
  ــ التأثير على امكانيات التجارة
- المعايير المطبقة
- تسهيلات الاختبار والتصميم
- برنامج البحث الانمائي

المستعملون الرئيسيون للمنتج

مستعملون محليون

مستعملون أجانب

المرفق الثاني

تقييم الطلب على السلع الانتاجية الثقيلة ، وخاصة من قبل الصناعات التحويليـــــة

(١) الواردات من السلع الانتاجية منذ ــــــــــــ لكل بلد اسلامي

ملاحظة : تعد باستعمال تسميات التصنيف النموذجي للتجارة الدولية
(جزء من الأرقام الدليلية ٦٩ و ٧ و ٨٦١)

(٢) تقييم الطلب بالنسبة للسلع الانتاجية الثقيلة من ١٩٨٢ الى ١٩٩٠

استقصاء عن المشروعات في أنشطة معينة عن طريق الاجابة على الاستبيان المقترح (يجرى تنقيحه)

قائمة الأنشطة

- الطاقة
- صناعة التعدين
- الامداد بالمياه
- صناعة مواد البناء
- الأسمدة
- البتروكيماويات والكيماويات
- المعادن الأساسية
- صناعة تجهيز المواد الغذائية
- تشغيل المعادن
- مكنات التشكيل
- المعدات الكهربائية
- الاتصالات البعيدة المدى
- الأنسجة
- النقل

النشاط	المشـــروع	البلـــد
الهويـــة		
الاسم	المالكـــون	
الموقع		
سنة البناء		
الحجم/السعة/القوى		
حالة المشروع في ١/١/١٩٨٢		
حالة التقدم بعطاءات بالنسبة لـ		
الهندسة		
التكنولوجيا		
المعدات		
أعمال الهندسة المدنية		
جزء مخصص للموردين المحليين		
الهندسة	العلاقة بين الموردين المحليين والموردين الأجانب	
التكنولوجيا		
المعدات		
أعمال الهندسة المدنية		
الاجراءات المالية بالنسبة لأعمال الهندسة والتكنولوجيا والمعدات والهندسة المدنية		
تمويل وطني		
ائتمانات موردين		
قروض تجارية		
مصادر عربية/اسلامية		
البنك الدولي/المؤسسة المالية الدولية/المؤسسة الانمائية الدولية		
وكالات دولية أخرى